Yemen Statement

Ocean Conference 27 June - 1 July 2022

Lisbon, Portugal

السيدات والسادة،

يضم وفد بلادي صوتة الى ما ورد في بيان مجموعة ال٧٧ و الصين و بصفتنا الوطنية نضيف مايلي:

- **بداية نتقدم بالشكر و التهنئة لحكومتي البرتغال و كينيا على الاستضافة الناجحة والتنظيم الجيد لأعمال المؤتمر.**

- **بعد مضي خمس سنوات على مؤتمر المحيطات الاول، ونحن نقترب من منتصف الفترة المقررة لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة و الغايات التابعة لها، يجب علينا مراجعة وتقييم ما تم انجازة حتى الان و دراسة الاخفاقات التي صاحبت تنفيذها ومحاولة فهم اسبابها واستخلاص الدروس و الاستفاده منها لتفادي تلك الاخفاقات فيما تبقى من المدة المخصصة لتنفيذها.**

- **بالرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الهدف الرابع عشر من اهداف التنمية المستدامة المعني بالمحيطات، الا ان الاخفاق في تحقيق الغايات التابعة له لا سيما الغايات 14.6-14.5-14.4-14.2يدعونا جميعا لمضاعفة الجهود و تعزيز الشراكات بين مختلف الاطراف المعنية و على مختلف المستويات. ان الهدف الرابع عشر ليس هدفا وحيدا قائما بذاته، بل انه يتقاطع مع العديد من أهداف التنمية المستدامة الاخرى، فالحفاظ على المحيطات و ضمان بيئة صحية مستدامة فيها سوف يساعد حتما في الحد من الاحتباس الحراري ومكافحة التغير المناخي و تعزيز الامن الغذائي و محاربة الفقر و ضمان سلامة خطوط الملاحة الدولية .**

السيد الرئيس،

- **في الوقت الذي اتحدث امامكم الان، تزداد حالة خزان النفط العائم صافر قبالة ساحل رأس عيسى في بلادي تدهورا وهو ما ينذر بكارثة بيئية غير مسبوقة في المنطقة. حيث يحوي الخزان المتهالك اكثر من مليون و مائة الف برميل من النفط الخام و لم يتم صيانته منذ العام ٢٠١٥ بسبب رفض و مماطلة مليشيات الحوثي الانقلابية المتكرر لوصول فريق التقييم و الصيانه التابع للأمم المتحدة. و تستخدم المليشيات الخزان كقنبلة موقوته تبتز بها دول المنطقة و المجتمع الدولي. غير عابئة بالاثار البيئية و الاقتصادية و الانسانية الخطيرة التي قد تحدث في حال تسرب النفط او انفجار الخزان. حيث تشير التقديرات الاولية الى ان الاثار التي قد تنجم عن التسرب النفطي للخزان (لا سمح الله) ستمتد الى كل الدول المجاورة بل انها وبفعل الرياح الموسمية و التيارات المائية، قد تصل الى خليج عدن و المحيط الهندي. ما ينتج عنه تدمير النظم الايكولوجية و القضاء على التنوع الحيوي و الشعب المرجانية في منطقة البحر الاحمر فضلا عن حرمان مئات الالاف من الصيادين من مصادر رزقهم التي يعتمد عليها الملايين من المواطنيين فضلا عن تأثر واحد من أهم خطوط الملاحة في العالم عبر مضيق باب المندب.**

- **وبالرغم من التنازلات الكبيرة التي قدمتها الحكومة لايجاد حل آمن و فعال لمشكلة الخزان تحت رعاية الامم المتحدة، الا ان ذلك عادة ما كان يقابل بالرفض و التعنت من قبل المليشيات التي لم تكتفي بذلك بل انها قامت بنشر الالغام البحرية و ممارسة القرصنه في مياه البحر الاحمر ما قد يتسبب بكوارث بيئية و اقتصادية و انسانية لا يحمد عقباها. وفي هذا السياق، نجدد دعم الحكومة اليمنية الكامل لجهود الامم المتحدة لمعالجة وضع الخزان صافر، داعيين مجلس الامن و الامم المتحدة و المجتمع الدولي لممارسة اقصى درجات الضغط لضمان التزام الحوثيين بخطة الامم المتحدة الاخيرة لتفادي الكارثة و ندعو الجميع ايضا للمساهمة في استكمال تمويل هذه الخطة وتجنب اثار الكارثة الوشيكة التي ستتطلب إنفاق المليارات لمعالجةتها في حال حدوثها.**

السيد الرئيس،

- **ان الدول التي تعيش مرحلة الصراع او ما بعد الصراع هي الدول الاكثر هشاشة و الاكثر حاجة للمساعدة لتفادي الاثار الكارثية للتغير المناخي و الحفاظ على مواردها الطبيعية في البحار و المحيطات و الاستفادة منها. حيث يشكل الصراع عبئا إضافيا يشل من قدرات الحكومات على مواجهة أثار التغير المناخي وادارة الموارد الطبيعية بصورة كفؤه..**

- **كما ان موجات النزوح الداخلي والتحديات الجيوسياسية الناشئة والكوارث الطبيعية، تفاقم الوضع الاقتصادي و الانساني و تعمق حالة الانعدام الغذائي و الفقر. وللاسف فإن اليمن يواجه كل تلك التحديات التي ذكرناها، ما ادى الى تردي الاوضاع و تفشي الفقر والجوع الى الحد الذي جعل الامين العام للامم المتحدة السيد انطونيو جوتيريس يعتبر الازمة الانسانية في اليمن الاسوء في العالم. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة للتخفيف من الاثار الانسانية و الاقتصادية الناجمة عن الصراع الا ان استمرار المليشيات الحوثية في محاولات التوسع و شن المزيد من الهجمات على التجمعات السكانية المدنية بما في ذلك مخيمات النازحين، فضلا عن ضعف الامكانيات و هجرة العقول و شحة الموارد كلها عوامل تساهم في إضعاف قدرات الحكومة على مواجهة تلك التحديات. وأجدها هنا مناسبة لدعوة المجتمع الدولي و المنظمات التابعة للأمم المتحدة وكل الجهات المعنية لبذل المزيد من الدعم و المسانده لجهود الحكومة الرامية الى تطبيع الاوضاع و التعافي المبكر كأساس لاستئناف عملية التنمية المستدامة في اليمن. وفي هذا السياق فإن العمل مع الحكومة اليمنية على تحديد الاولويات و بناء القدرات وأعادة تأهيل البنية التحتية و توفير الخدمات الاساسية سوف يساعد في التخفيف من أثار الازمة الانسانية و الاقتصادية في اليمن. كما ان تضمين البعد التنموي في كل التدخلات الانسانية سيعمل على تعزيز قدرات الصمود و التعافي للوصول الى تنفيذ اجندة التنمية المستدامة في كل المجالات بما في ذلك ما يتعلق بالحفاظ على المحيطات و البحار و استغلالها بشكل امن و مستدام.**

ختاما نكرر شكرنا للبرتغال ولكافة الفاعلين في إنجاح هذا الحدث التاريخي الهام، متمنيا للجميع التوفيق.